

# "هيومن رايتس مونيتور" تؤكد وجود مقرات سرية لتعذيب عشرات الآلاف من المعارضين في مصر



السبت 12 ديسمبر 2015 12:12 م

اتهمت منظمة حقوقية دولية، مساء الجمعة 11 ديسمبر 2015، السلطات المصرية، بـ"اللجوء إلى أماكن احتجاز سرية وسجون عسكرية ومقرات شرطية؛ للتنكيل بعشرات الآلاف من المحتجزين والمختفين قسريًا"، فيما لم يتسن الحصول على رد فوري من قبل الحكومة المصرية على تلك الاتهامات □

منظمة "هيومن رايتس مونيتور" غير الحكومية ومقرها لندن، أكدت أن "تكس المعتقلين داخل مقر الاحتجاز والسجون الرسمية دفع النظام المصري للجوء إلى أماكن احتجاز سرية وسجون عسكرية ومقرات أمن الدولة (جهاز أمني يتبع وزارة الداخلية) للتنكيل بعشرات الآلاف من المعتقلين ومئات المختفين قسرًا داخلها".

وقالت "مونيتور" إن "السجون الرسمية في مصر تنقسم إلى 7 مناطق، بها 42 سجنًا عموميًا، بالإضافة إلى 382 مركز وقسم شرطة، كما يوجد 9 مؤسسات عقابية ودور أحداث تُستخدم لاحتجاز المُصّر، ومراكز احتجاز غير قانونية كمقرات لتعذيب المختفين قسرًا وانتزاع اعترافات منهم بالقوة".

المنظمة الحقوقية الدولية أشارت إلى أن "تلك المقرات تشترك في الانتهاكات التي تمارس بحق المعتقلين والمحتجزين بها، بداية من القتل خارج إطار القانون عن طريق التعذيب أو الإهمال الطبي ومنع دخول الأدوية للمرضى وذوي الأمراض المزمنة، إلى التعذيب والصعق بالكهرباء، والحجز في زنازين غير آدمية، واستخدام الزيارات ومنع دخول الأطعمة والمشروبات كوسيلة لتعذيب المحتجزين نفسيًا".

ورصدت المنظمة الحقوقية، شهادات لشهود عيان أُخلي سبيلهم مؤخرًا من معسكر الكيلو عشرة ونصف للأمن المركزي، بطريق مصر إسكندرية الصحراوي (شمال غرب القاهرة)، أكدوا فيها أن "المعتقلين يتعرضون لأنواع شتى من الانتهاكات، بداية من حفلات التعذيب التي تتم بحقهم بشكل مستمر، وجلدهم وتجريدتهم من متعلقاتهم الشخصية وإجبارهم على الوقوف لساعات طويلة على قدم واحدة".

وأضافت: "مقرات قوات أمن الدولة تشهد عشرات الحالات من الاختفاء القسري لمدة زادت عن الشهر في بعض الأحيان يتعرض الضحية فيه لشتى أنواع التعذيب البدني والنفسي، لانتزاع اعترافات منه بالقوة وإجباره على الاعتراف بتهم ملفقة".

وعن أقسام الشرطة، أفادت "المنظمة أنها بعيدة إلى حد كبير عن المراقبة الحقوقية وتتكدس زنازينها بالمعتقلين السياسيين والجنائيين وتنتشر الأمراض بها، وبشتكي المعتقلون بأقسام الشرطة من حفلات التعذيب المستمرة والتي تتم بحقهم، فضلًا عن التنكيل بهم ومنع الزيارات عنهم ومنع إدخال الأدوية والمتعلقات الشخصية لهم".

أما عن السجون العسكرية والتي صُممت كمقر لاحتجاز العسكريين ورجال الشرطة، أوضحت "مونيتور" أن "أسوأ السجون هو سجن العازولي العسكري (شمال شرق)".

وكانت منظمات حقوقية رصدت احتجاج ما يزيد عن 40 ألف معارض قسري، ومئات حالات الاختفاء لمعارضين، وتعرض أكثر من 3200 طفلًا قاصرًا للاعتقال، وأكثر من 800 منهم في السجون ودور الأحداث والمؤسسات العقابية حتى الآن في مصر منذ 3 يوليو 2013.

كما ذكرت مونيتور أن "أكثر من 380 معتقلًا لقوا حتفهم داخل السجون المصرية نتيجة التعذيب والإهمال الطبي الذي تعرضوا له، ومنذ بداية عام 2015 فقط قُتل 59 معتقل داخل السجون ومراكز الاحتجاز المصرية نتيجة الإهمال الطبي".

وأفادت أن "أكثر من 2200 امرأة مصرية تعرضن للاعتقال؛ لازالت 63 معتقلة منهن يقبعن حالياً داخل السجون وأماكن الاحتجاز و8 حالات اختفاء قسري لبعضهن".

وطالبت "مونيٲور" بوقف الانتهاكات التي تتم بحق المعتقلين في مصر وإطلاق سراحهم دون شروط، وتطالب بالكشف عن مكان المختفين قسرئاً والإفراج عنهم".

كما طالبت المجتمع الدولي بـ"التدخل لوقف تلك الانتهاكات التي تتعارض مع موثيق حقوق الإنسان وتسلب المعتقلين حريتهم وحقهم في الحياة".

وعادة ما تنفي الحكومة المصرية هذه الاتهامات في بيانات صحفية عديدة تتحدث عن أن "قطاع السجون بوزارة الداخلية يتعامل مع جميع المحبوسين، وفقاً لما تنص عليه قوانين حقوق الإنسان"، كما ترفض الأجهزة الأمنية بمصر اتهامات معارضين للسلطات المصرية، بممارستها انتهاكات بحق المعارضة □

وكالات